

الاتفاقية المشتركة بشأن أمان
التصرّف في الوقود المستهلك
وأمان التصرّف في النفايات
المشعّة

ملحة عامة



ما هي الاتفاقية المشتركة؟

الاتفاقية المشتركة هي الصك الدولي الوحيد الملزم قانوناً الذي يتناول، على نطاق عالمي، أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

وليست الاتفاقية المشتركة مهمة للدول التي لديها برامج قوى نووية كبيرة فحسب، وإنما هي مهمة أيضاً للدول التي تستخدم المصادر الإشعاعية في مجالات الطب والصناعة والزراعة والبحوث.



أمان الوقود المستهلك والتصرف في النفايات المشعة

تُولد جميع البلدان تقريباً نفايات مشعة، سواء كان ذلك جراء إنتاج الكهرباء المولدة نووياً أو من استخدام النظائر المشعة في مجالي التشخيص والعلاج الطبيين، أو في التطبيقات الصناعية أو الزراعية، أو في مجال البحوث.

وتُولد البلدان التي تُشغل مفاعلات نووية الوقود المستهلك. وتعتبر بعض البلدان هذا الوقود المستهلك أحد الموارد؛ وتعتبره بلدان أخرى كنفايات مشعة. وفي كلتا الحالتين، ينبغي ضمان التصرف فيه على نحو مأمون.

وتُسهم الاتفاقية المشتركة بشكل كبير في ضمان أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وتبدي الأطراف المتعاقدة التزاماً بتطبيق تدابير أمان صارمة، وإعداد تقرير وطني بشأن التدابير المطبقة، وعرضه على جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى لاستعراضه، وكذلك المشاركة بفعالية في الاجتماعات الاستعراضية للأطراف المتعاقدة.



كيف تعمل الاتفاقية المشتركة؟

الاتفاقية المشتركة هي اتفاقية "تحفيزية" تهدف إلى الترويج لبلوغ مستوى عالٍ من أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عن طريق عملية استعراض النظراء التي تجرى كل ثلاث سنوات.



كيف سيستفيد بلدكم من الاتفاقية المشتركة؟

- بتعزيز نهج دولي إزاء التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة وتقاسم الخبرات في هذين المجالين.
- بطمأنة الجمهور بأن الترتيبات الوطنية الخاصة بالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة هي ترتيبات تمتثل للمعايير الدولية.
- بإبراز فرص تلقي المساعدة، في حالة بلد ما له موارد محدودة لتحسين بنيته الأساسية.



عملية استعراض النظراء

ما معنى ذلك؟

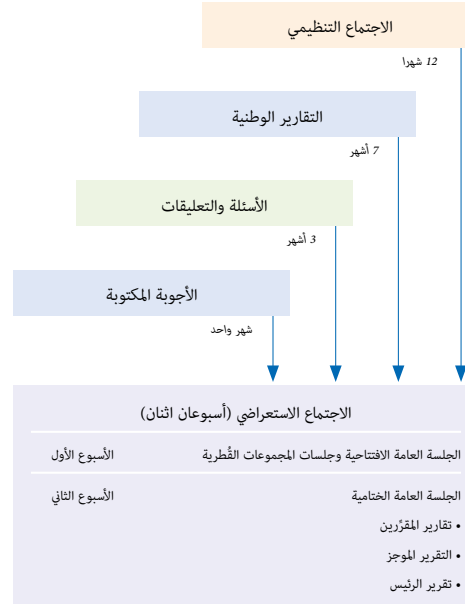
- تُقدّم الأطراف المتعاقدة إلى جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى تقارير وطنية عن كيفية وفائها بالتزاماتها في إطار الاتفاقية.
 - تلتبس الأطراف المتعاقدة بإيضاحات بشأن التقارير الوطنية الخاصة بالأطراف المتعاقدة الأخرى عبر نظام يستند إلى أسئلة مكتوبة وأجوبة مكتوبة.
 - تعرض الأطراف المتعاقدة تقاريرها الوطنية وتناقشها خلال الاجتماع الاستعراضي في جلسات المجموعات القطرية.
 - "تتيح الاجتماعات القطرية الفرصة لمناقشة التحسين المستمر لعملية استعراض النظراء وتعزيز تنفيذ تدابير الأمان الخاصة بالاتفاقية المشتركة. وإني أعتبر المشاركة بفعالية في الاجتماعات الاستعراضية أمرا ضروريا لنا جميعا إذا أردنا أن نتعلم من نجاحات وإخفاقات بعضنا بعض".
- ديفيد هويتنغا، الولايات المتحدة الأمريكية، رئيس الاجتماع الاستعراضي الخامس

إنّ تبادل المعلومات الذي تعززه الاجتماعات الاستعراضية يمكن أن تستفيد منه بشكل خاص البلدان التي لديها خبرات أقلّ في مجال ضمان أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة.



أمثلة عن الممارسات الجيدة

تستفيد البلدان التي لديها برامج قوى نووية كبيرة أيضا من استعراضات النظراء، التي توفر تقييمات مستقلة وموضوعية لممارسات الأمان الوطنية.



نواتج الاجتماعات الاستعراضية

تُتيح الاجتماعات الاستعراضية الفرصة لمقارنة ومناقشة التحديات التي تثار عند تنفيذ الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية المشتركة.

ويجري تبادلُ بناءً للآراء وتقاسم للمعارف على نحو منفتح وصريح.

ويُسهّم كلُّ اجتماع استعراضي بقدر أكبر في بلوغ مستوى عالٍ من الأمان في مجال التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة والحفاظ عليه.

وما انفك عدد الأطراف المتعاقدة يتزايد على مر السنين. وعلى الرغم من ذلك، تعتقد الأطراف المتعاقدة اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي مواصلة الجهود من أجل تسريع وتيرة هذا الاتجاه في المستقبل بهدف تعزيز أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة على نطاق العالم.



هل أدّت الاتفاقية المشتركة وعملية استعراض النظراء إلى تحسين الأمان؟

نعم.

الأسباب الرئيسية:

- يُسهّم إعداد التقرير الوطني في عملية التقييم الذاتي لجميع الأطراف المعنية.
- تشارك الأطراف المتعاقدة في عملية الاستعراض، وتطرح أسئلة وتجب عن أخرى وتقدّم اقتراحات للتحسين.
- تُظهر عملية استعراض النظراء مدى التزام البلد بتحقيق أمان النفايات وهي تساعد على كسب ثقة الجمهور.
- وتُسهّم الاجتماعات الاستعراضية في تقاسم الممارسات الرقابية وممارسات الأمان فيما بين الأطراف المتعاقدة، مما يؤدي إلى زيادة الوعي بالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة.

وضع الأطراف المتعاقدة

حتى أيار/مايو 2023، كان هناك 89 طرفاً متعاقداً. ولم تصدّق دولتان موقّعتان بعدُ على الاتفاقية.

ويمكن الاطلاع على الوضع الحالي عبر الرابط التالي:

www.iaea.org/sites/default/files/22/06/jointconv_status.pdf



الاتفاقية المشتركة
بمزيد من التفصيل

الخلفية والأهداف

الخلفية

أُعدت الاتفاقية في 5 أيلول/سبتمبر 1997 في مؤتمر دبلوماسي عقدته الوكالة في فيينا.

وُفِّت باب التوقيع عليها في 29 أيلول/سبتمبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في 18 حزيران/يونيه 2001.

الأهداف

(المادة 1)

- بلوغ مستوى عالٍ من الأمان على نطاق العالم في التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، والحفاظ على ذلك المستوى.
- ضمان وجود دفاعات فعّالة ضد الأخطار المحتملة أثناء الاضطلاع بتلك الأنشطة.
- الحيلولة دون وقوع حوادث ذات عواقب إشعاعية، وتخفيف حدة هذه العواقب في حالة وقوعها أثناء أي مرحلة من مراحل التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

هيكل الاتفاقية

تجمع الاتفاقية المشتركة بين موضوعين منفصلين اثنين هما: ('1') أمان التصرف في الوقود المستهلك ('2') وأمان التصرف في النفايات المشعة، في هيكل "مشترك".

وهيكل الاتفاقية هو كالتالي:

الأهداف والتعاريف ونطاق التطبيق (المواد من 1 إلى 3)
أحكام الأمان المحددة (المواد من 4 إلى 17): <ul style="list-style-type: none">• المواد من 4 إلى 10: أمان التصرف في الوقود المستهلك• المواد من 11 إلى 17: أمان التصرف في النفايات المشعة
أحكام الأمان العامة (المواد من 18 إلى 26)
أحكام متنوعة (المادتان 27 و28)
عملية استعراض النظراء (المواد من 29 إلى 37)
البند الختامية والأحكام الأخرى (المواد من 38 إلى 44)

نطاق التطبيق

(المادة 3)

- الوقود المستهلك عندما يكون ناتجاً عن تشغيل مفاعلات نووية مدنية
- النفايات المشعة عندما تكون ناتجة عن تطبيقات مدنية
- النفايات الناجمة عن تعدين اليورانيوم وتجهيزه
- التصريفات الناجمة عن أنشطة خاضعة للرقابة
- أحكام محددة بشأن مصادر مختومة مهملة

الأحكام الرئيسية للاتفاقية

أحكام الأمان المحدّدة

تُشمل الاتفاقية مواد منفصلة عن التصرف في الوقود المستهلك والتصرف في النفايات المشعّة (المواد من 4 إلى 17) في هيكل موازٍ يتناول ما يلي:

- متطلبات الأمان العامة
- المرافق القائمة
- اختبار مواقع المرافق المقترحة
- تصميم المرافق وتشييدها
- تقييم أمان المرافق
- تشغيل المرافق
- التخلّص من الوقود المستهلك / التدابير المؤسسية بعد الإغلاق

أحكام الأمان العامة

تنطبق أحكام الأمان العامة على التصرف في الوقود المستهلك وكذلك التصرف في النفايات المشعّة (المواد من 18 إلى 26) وتشمل مواد تتناول ما يلي:

- الإطار التشريعي والرقابي
- إنشاء هيئة رقابية
- مسؤولية حامل الرخصة
- الموارد البشرية والمالية
- ضمان الجودة
- الوقاية من الإشعاعات أثناء التشغيل
- التأهّب للطوارئ
- وقف التشغيل نهائياً

أحكام متنوعة

- النقل عبر الحدود (المادة 27)
- المصادر المختومة المهملّة (المادة 28)

عملية استعراض النظراء

- الاجتماعات الاستعراضية (المادة 30)
- الاجتماعات الاستثنائية (المادة 31)
- إعداد التقارير (المادة 32)
- الحضور (المادة 33)
- التقارير الموجزة (المادة 34)
- اللغات (المادة 35)
- السريّة (المادة 36)
- الأمانة (المادة 37)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) تعمل بوصفها أمانة الاتفاقية المشتركة

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بأمانة
الاتفاقية المشتركة على البريد الإلكتروني التالي:

jointconvention@iaea.org

يُقدّم الموقع الإلكتروني للاتفاقية المشتركة لمحة عامة شاملة عن
النشرات الإعلامية والتقارير السابقة والوضع الراهن للاتفاقية،
وهو متاح عبر الرابط التالي:

<http://goto.iaea.org/JointConvention>

وبالإضافة إلى ذلك، هناك صفحة إلكترونية مأمونة مخصصة
تُتيح للأطراف المتعاقدة تقديم تقاريرها الوطنية بسهولة، وتبادل
الأسئلة والأجوبة على تقاريرها، والوصول إلى مجموعة كبيرة من
الوثائق ذات الصلة بجميع الاجتماعات السابقة التي نُظمت في
إطار الاتفاقية المشتركة.



هل تنطوي هذه العملية على أي تكاليف؟

يتعيّن على الأطراف المتعاقدة أن تعدّ تقارير وطنية تتضمن
تفاصيل بشأن ما اتخذته من تدابير لتنفيذ كل التزام من
الالتزامات الواردة في الاتفاقية، وأن تشارك على نفقتها الخاصة
في الاجتماعات الاستعراضية للأطراف المتعاقدة، التي تُعقد كل
ثلاث سنوات.

علاقة الاتفاقية بالصكوك القانونية الدولية الأخرى

- تتناول اتفاقية الأمان النووي أيضا الوقود المستهلك
والنفايات المشعّة اللذين يتم التصرف فيهما في محطات
القوى النووية
- تتناول مذبونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة
وأمنها أيضا التصرف في المصادر المختومة المهملة.

إنّ الإجراءات الناظمة لسير الاجتماعات الاستعراضية للأطراف
المتعاقدة، والتزامات الأطراف المتعاقدة بتقديم التقارير،
فضلا عن واجبات أمانة الاتفاقية مدعومة بالوثائق الإرشادية
التي أعدتها الأطراف، أي الوثيقة INFCIRC/602، والوثيقة
INFCIRC/603، والوثيقة INFCIRC/604.

وتُحدّد أولى هذه الوثائق النظام الداخلي والقواعد المالية، أما
الثانية، فهي تقدّم إرشادات بشأن الكيفية التي ينبغي بها إدارة
عملية الاستعراض، وتُصنّف الثالثة ما ينبغي إدراجه في التقارير
الوطنية.



